



النشرة اليومية

Wednesday, 08 October, 2025



أخبار
الطاقة



الرياض

النفط يواصل مكاسبه مع تلاشي مخاوف تنامي فائض المعروض

الجيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الوقت الحالي، لا يزال السوق يبدو قادراً على استيعاب الكميات الإضافية، ولم نشهد بعد تحولاً إلى "كونتانجو" في بداية المنحنى".

رفعت أوبك+ أهدافها لإنتاج النفط بأكثر من 2.7 مليون برميل يومياً هذا العام، أي ما يعادل حوالي 2.5 % من الطلب العالمي، وحافظت العوامل الجيوسياسية على استقرار الأسعار، حيث أثر الصراع بين روسيا وأوكرانيا على أصول الطاقة وأثار حالة من عدم اليقين بشأن إمدادات النفط الخام الروسية.

أوقفت مصفاة كيريشي النفطية الروسية وحدة التقطير، الأكثر إنتاجية، بعد هجوم بطائرة مسيرة وحريق لاحق في 4 أكتوبر، ومن المرجح أن يستغرق تعافيها حوالي شهر، وفقاً لمصدرين في القطاع يوم الاثنين.

مع ذلك، تعرّضت أسعار النفط لضغوط في ظلّ زيادات الإنتاج من قبل منتجي أوبك+ ومن خارجها. علاوةً على ذلك، رجّح محللون أن يؤدي أيّ تباطؤ في الطلب، نتيجةً لضعف النمو الاقتصادي الناجم عن الرسوم الجمركية الأمريكية، إلى تفاقم الفائض.

وقال محللو النفط لدى انفيستنت دوت كوم، حافظت أسعار النفط على مكاسبها مع تقييم المتداولين لزيادة متواضعة في إنتاج أوبك+. وقالوا، استقرت أسعار النفط في التعاملات الآسيوية يوم الثلاثاء بعد ارتفاعها الحاد في الجلسة السابقة، حيث قيّم المستثمرون تأثير زيادة أقل من المتوقع في إنتاج أوبك+ الشهر المقبل.

واصلت أسعار النفط مكاسبها أمس الثلاثاء، حيث ساعدت زيادة إنتاج أوبك+ التي جاءت أقل من المتوقع في نوفمبر، على تهدئة بعض المخاوف من تنامي فائض المعروض.

ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 19 سنتاً، أو 0.29 %، لتصل إلى 65.66 دولاراً للبرميل، وارتفع خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 19 سنتاً، أو 0.31 %، ليصل إلى 61.88 دولاراً.

استقر كلا العقدين على ارتفاع بأكثر من 1 % في الجلسة السابقة بعد أن قررت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وروسيا وبعض المنتجين الأصغر - المعروفين باسم أوبك+ - زيادة إنتاجها النفطي الإجمالي بمقدار 137 ألف برميل يومياً بدءاً من نوفمبر.

جاءت هذه الخطوة على النقيض من توقعات السوق بإعادة فرض ضغوط على الإمدادات، في إشارة إلى أن المجموعة لا تزال حذرة بشأن زيادة حصتها الإنتاجية في سوق النفط العالمية وسط توقعات بفائض في المعروض في الربع الأخير من العام وكذلك العام المقبل، وفقاً لمحللي بنك آي إن جي.

وقال أنه فام، كبير المحللين في بورصة لندن للأوراق المالية: "انخفض سعر خام برنت بنحو 5 دولارات للبرميل الأسبوع الماضي استجابةً لتوقعات سابقة بزيادة أكبر في المعروض، لذا يبدو هذا الانتعاش الطفيف معقولاً". وأضاف: "في



الصناعة.

ستُضيف شركات النفط الحكومية، بما في ذلك سينوبك وكنوك، ما لا يقل عن 169 مليون برميل من سعة التخزين في 11 موقعًا خلال عامي 2025 و2026، وفقًا لمصادر عامة، بما في ذلك تقارير إخبارية محلية وتقارير حكومية ومواقع إلكترونية للشركات.

تُشير المصادر إلى أنه تم بناء 37 مليون برميل من هذه السعة التخزينية. وبمجرد اكتمالها، ستمكن المواقع الجديدة من تخزين ما يكفي من واردات الصين من النفط الخام لمدة أسبوعين، وفقًا لبيانات التجارة الصينية، وهي كمية كبيرة نظرًا لكون الصين أكبر مستورد للنفط في العالم بفارق كبير.

وقدّرت شركة ستاندرد آند بورز جلوبال الشهر الماضي أن الصين خزّنت ما متوسطه 530 ألف برميل يوميًا حتى الآن في عام 2025، وهو ما يؤدي لامتناس فائض المعروض العالمي ودعم الأسعار التي تتعرض لضغوط مع تقليص مجموعة منتجي أوبك+ تخفيضات الإنتاج. ويتوقع التجار وشركات الاستشارات استمرار هذا التخزين، الذي غدّه انخفاض الأسعار مؤخرًا إلى ما دون 70 دولارًا للبرميل، على الأقل حتى الربع الأول من عام 2026.

يُمثل اعتماد الصين الكبير على النفط الأجنبي، الذي تُنقله الناقلات بشكل رئيس، نقطة ضعف استراتيجية تسعى بكن إلى التخفيف من حدتها من خلال التخزين وتنويع مصادر الاستيراد والحفاظ على الإنتاج المحلي. تُطوّر الصين أيضًا الطاقة المتجددة بسرعة وتُحوّل أسطول مركباتها إلى مركبات كهربائية، مع انخفاض الطلب على البنزين والديزل، ومن المرجّح أن يبلغ الاستهلاك الإجمالي للنفط ذروته في عام 2027.

قفز كلا الخامين القياسيين بأكثر من 1 % يوم الاثنين، منتعشين بعد خسارة أسبوعية حادة، بعد أن اتفقت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاؤها على زيادة الإنتاج بشكل طفيف، مما خفف من مخاوف السوق من فائض مفاجئ في المعروض.

أعلن تحالف أوبك+، الذي يضم روسيا، أنه سيزيد الإنتاج بنحو 137 ألف برميل يوميًا، محافظًا على الوتيرة الحذرة التي اعتمدها في أكتوبر. وقد طمأنت هذه الخطوة المتحفظة المتداولين بأن المجموعة لا تزال تركز على استقرار الأسعار بدلًا من استعادة حصتها السوقية.

في الشهر الماضي، توقعت وكالة الطاقة الدولية فائضًا قياسيًا في عام 2026 إذا استمرت أوبك+ في زيادة الإنتاج، وزيادة المنتجون من خارج أوبك، بما في ذلك الولايات المتحدة والبرازيل، من إمداداتهم. وأشارت الوكالة إلى أن إنتاج النفط العالمي قد يرتفع بأكثر من مليوني برميل يوميًا العام المقبل، بينما لا يزال نمو الطلب بطيئًا في ظل ضعف النشاط الاقتصادي في الصين وأوروبا.

في غضون ذلك، أدى إغلاق الحكومة الأمريكية، الذي دخل حيز التنفيذ منذ الأول من أكتوبر، إلى تأخير إصدار بيانات اقتصادية رئيسية، ما أثار حذر المشاركين في السوق بشأن توقعات سياسات الاحتياطي الفيدرالي. هذا الغموض يُضعف الثقة المتفائلة بارتفاع أسعار النفط، لا سيما وأن الإغلاق يُثير مخاوف من تداعيات اقتصادية أوسع نطاقًا.

في تطورات أسواق الطاقة، تعمل الصين على بناء مواقع احتياطي النفط بوتيرة سريعة كجزء من حملة لتعزيز مخزونات الخام التي زادت بشكل عاجل بعد أن أدى غزو روسيا لأوكرانيا إلى قلب تدفقات الطاقة العالمية وتسارعت وتيرتها هذا العام، وفقًا لبيانات عامة وتجار وخبراء في



مما يسمح لمصافي التكرير الحكومية بتدوير المخزونات لتلبية الاحتياجات التجارية.

وفي يناير الماضي، أقر قانون يقن عملية التكامل من خلال إدراج كل من المخزونات الحكومية والتجارية في تعريف واحد للاحتياطيات الوطنية، وينص القانون على أن الشركات يجب أن تحتفظ باحتياطيات "المسؤولية الاجتماعية" التي تشرف عليها الحكومة.

تُدار جميع الاحتياطيات من قبل أقسام مخصصة تابعة لشركات نفط حكومية، وتشرف عليها الإدارة الوطنية للغذاء والاحتياطيات الاستراتيجية، التي تمتلك ملكية هذه المخزونات. وفي مقاطعة شنشي الداخلية، وصفت حكومة المقاطعة موقعين قيد الإنشاء بسعة إجمالية تبلغ 11 مليون برميل، بأنهما جزء من احتياطيات الدولة، وفقاً لتقارير إعلامية حكومية محلية.

ووصفت إحدى وسائل الإعلام الحكومية المحلية في فبراير موقعاً آخر، وهي منشأة تابعة لشركة سينوبك قيد الإنشاء بسعة 20 مليون برميل في جزيرة هاينان، بأنه تخزين تجاري ومساهمة في سعة الاحتياطي الوطني. ويعود آخر تحديث عام من بكين بشأن سعة تخزينها إلى عام 2017، عندما أعلن المكتب الوطني للإحصاء أن الصين قد بنت تسع قواعد تخزين بسعة إجمالية تبلغ 238 مليون برميل. وفي أغسطس، نقلت وسائل إعلام رسمية عن اتحاد صناعة البترول والبتروكيماويات الصيني شبه الرسمي قوله إن سعة تخزين الاحتياطي الحكومي ستتمو إلى أكثر من مليار برميل، أي ما يعادل ثلاثة أشهر من صافي الواردات، دون تحديد جدول زمني. ويتوافق ذلك مع اشتراط وكالة الطاقة الدولية أن يحتفظ الأعضاء بمخزونات لا تقل عن 90 يوماً من صافي الواردات، على الرغم من أن الصين ليست عضواً.

تتسارع وتيرة بناء مواقع الاحتياطي لدى الصين وتُقارب الإضافات الجديدة المُخطط لها لهذا العام والعام المقبل، السعة المُقدّرة بـ 180 - 190 مليون برميل التي أضيفت في السنوات الخمس السابقة، والتي قدّمتها شركتنا التحليلات فورتيكسا وكبلر على التوالي.

إنّ سرية الصين بشأن احتياطياتها تعني أن القائمة قد لا تكون شاملة، وأنّ وضع المشاريع قد يتغير. أنشأت بكين أول موقع احتياطي استراتيجي لها في عام 2006، لكنّ جهودها الأخيرة تنبع من تداعيات غزو روسيا لأوكرانيا عام 2022، والذي أثار موجة من العقوبات المُعدّدة على موسكو وسلّط الضوء على هشاشة واردات بكين النفطية، وفقاً لما ذكره تجار ومحللون.

ومنذ أواخر عام 2023، أصدرت بكين، سرّاً، أوامر للشركات المملوكة للدولة بتخزين النفط، وفقاً لما ذكره تجار ومحللون. وفي يوليو، أشارت شركة إنرجي أسبكتس، ومقرها لندن، إلى أمر يقضي بشراء 140 مليون برميل للاحتياطيات الاستراتيجية، على أن يتم تسليمها حتى مارس 2026.

وقالت جون جو، المحللة في شركة سبارتا كوموديتيز ومقرها سنغافورة: "لطالما كانت استراتيجية الصين في بناء المخزونات تتمثل في ضمان أمن طاقة كافٍ للدولة التي تعتمد بشكل كبير على واردات النفط الخام". وأضافت: "أصبحت أجندة العمل أكثر إلحاحاً هذا العام مع تزايد المخاطر الجيوسياسية المحيطة بروسيا وإيران"، مشيرةً إلى الاضطرابات المحتملة المرتبطة بالصراعات.

تشمل مخزونات الحكومة الصينية مواقع مخصصة للاحتياطي البترولي الاستراتيجي بُنيت قبل عام 2019، ومخزوناً أحدث يُعرف باسم "الاحتياطيات التجارية". يقول الخبراء إن كلاهما بمثابة احتياطيات طوارئ، حيث تُدار الأخيرة بمرونة أكبر تحت إشراف مكتب الاحتياطي الوطني،



وأفادت مصادر تجارية بأن بكين تهدف إلى زيادة مخزونها لتغطية ستة أشهر من الواردات، أي ما يقارب ملياري برميل. وبالمقارنة، احتفظت الولايات المتحدة بـ 404 ملايين برميل من النفط الخام في احتياطيها الاستراتيجي من البترول بنهاية أغسطس، على الرغم من أنها أكبر منتج للنفط في العالم، وأصبحت مُصدِّرًا صافيًا منذ عام 2019.

وقدّرت شركة كبلر الاستشارية إجمالي الاحتياطيات الوطنية البرية للصين والمخزونات التجارية، بما في ذلك احتياطيات الشركات الحكومية والخاصة، بـ 799 مليون برميل بحلول أوائل سبتمبر، بزيادة قدرها 109 ملايين برميل عن مستويات بداية عام 2023.

وقدّرت فورتيكسا المخزونات التي تسيطر عليها الشركات الحكومية، بما في ذلك مخزونات المصافي، بـ 735 مليون برميل - بزيادة قدرها 73 مليون برميل خلال الفترة نفسها. ولا تشمل هذه التقديرات الخاصة النفط المخزن في أربعة مواقع تحت الأرض لاحتياطيات البترول الاستراتيجية، والتي تبلغ سعتها الاستيعابية 110 ملايين برميل.



الشرق الأوسط

«شل» تتوقع خسائر بـ600 مليون دولار جرّاء إلغاء مشروع للوقود الحيوي

وكانت الشركة قد توقعت سابقاً أن يتراوح إنتاج الغاز الطبيعي المسال بين 6.7 مليون و7.3 مليون طن، وفقاً لما ذكرته شركة النفط والغاز العملاقة في يوليو (تموز)، مقارنة بـ6.7 مليون طن في الربع الثاني.

وتتوقع الشركة ارتفاعاً ملحوظاً في نتائج قسم تداول الغاز التابع لها. وجاء ذلك بعد تراجع نتائج تداول الغاز وانخفاض أسعار النفط، وهو ما انعكس على صافي أرباح «شل» في الربع الثاني، التي تراجعت بنحو الثلث.

ولا تفصح شركات الطاقة الكبرى عادة عن نتائج مفصلة لأقسامها التجارية، مشيرة إلى أن نشر مثل هذه التفاصيل سيقلل من ميزتها التنافسية.

كما أعلنت شركة «شل» أنها تتوقع ارتفاع هامش ربح التكرير في الربع الثالث إلى 11.6 دولار للبرميل، مقارنة بـ8.9 دولار في الربع الثاني.

وبلغ متوسط أسعار خام برنت نحو 68 دولاراً للبرميل خلال الربع الممتد من يوليو (تموز) إلى سبتمبر (أيلول)، مقارنة بـ67 دولاراً في الربع الثاني، و79 دولاراً في الفترة نفسها من العام الماضي.

وقالت «شل»، التي تبحث عن شركاء أو مشترين جدد لبعض أصولها الكيميائية، إنه من المتوقع أن يُسجل قسمها الكيميائي خسارة في هذا الربع.

أعلنت شركة «شل» الثلاثاء، أنها تتوقع تكبد خسائر بقيمة 600 مليون دولار في الربع الثالث من العام الحالي، وذلك بعد إلغاء مشروع الوقود الحيوي في روتردام، ليصل إجمالي مخصصات انخفاض القيمة والمخصصات المتعلقة بالمشروع إلى 1.4 مليار دولار.

ووافقت شركة «شل» على تطوير مصنع الوقود الحيوي الذي تبلغ طاقته الإنتاجية 820 ألف طن متري سنوياً في عام 2021، لكنها أوقفت أعمال البناء العام الماضي، وألغت المشروع بالكامل في أوائل سبتمبر (أيلول) لعدم قدرته على المنافسة.

ويعد قرار التخارج من المشروع أحدث خطوة في سلسلة من الخطوات التي اتخذها منتجو الوقود الأحفوري للتراجع عن تعهداتهم السابقة بتوسيع نطاق الطاقة النظيفة. وفي فبراير (شباط) الماضي، أعلنت شركة «بي بي» أنها ستخفض استثماراتها في مصادر الطاقة المتجددة بشكل حاد، في حين قالت شركة «إكويونور» إنها ستخفض مستهدفاتها في مجال الطاقة المتجددة.

«شل» ترفع توقعاتها لإنتاج الغاز وأشارت «شل» إلى أداء أقوى في أعمالها المتعلقة بالغاز الطبيعي المسال؛ حيث رفعت توقعاتها للإنتاج في الربع الثالث إلى ما بين 7 ملايين و7.4 مليون طن، وفقاً لما ذكرته في تحديثها التجاري الفصلي.



كما أشارت إلى خسائر تتراوح بين 200 مليون و400 مليون دولار نتيجة انخفاض حصتها من إنتاج حقول «توي» البرازيلية، التي وصفها متحدث باسم «شل» بأنها مسار عمل طبيعي.

ووفقاً لمحللين في «آر بي سي»: «نرى هذا تحديثاً قوياً من الشركة، مع تحسن في المؤشرات التشغيلية في قسميها الرئيسيين في قطاع المنبع، بالإضافة إلى تحسن في التداول على أساس ربع سنوي، على الرغم من ضعف ظروف السوق بشكل عام».



الشرق الأوسط

ألمانيا تدعو الاتحاد الأوروبي لعدم حظر سيارات الوقود الأحفوري في 2035

أعرب المستشار الألماني فريدريش ميرتس، عن أمله في أن يتراجع الاتحاد الأوروبي عن قراره حظر بيع السيارات الجديدة العاملة بالوقود الأحفوري بدءاً من 2035، في موقف عزاه إلى الصعوبات التي يواجهها راهناً قطاع صناعة السيارات.

وقال ميرتس في مقابلة مع قناة «إن تي في» التلفزيونية: «لا أريد أن تكون ألمانيا من الدول الداعمة لهذا الحظر السيئ»، في وقت يجري فيه الاتحاد الأوروبي مراجعة لهدف عام 2035.

ويواجه قطاع السيارات الألماني صعوبات جمّة في مواجهة المنافسة الصينية بمجال السيارات الكهربائية، وقد سبق لشركات «بي إم دبليو» و«مرسيدس» و«فولكسفاغن»، أن أبدت علانية تشكيكها في تحقيق الهدف الذي حدّده بروكسل لحظر السيارات العاملة بالوقود.

وفي سبتمبر (أيلول) الماضي، أعلنت المفوضية الأوروبية أنّها ستجري «في أقرب وقت ممكن» مراجعة لهذا الهدف.

وبموجب النصوص الحالية يتعيّن على المفوضية مراجعة هذا الهدف في 2026، لكنّ قطاع السيارات يضغط لتسريع هذا الجدول الزمني على أمل الحصول على تسهيلات في مواجهة الصعوبات الكبيرة التي يواجهها.



6 جلسات حوارية تبحث مستقبل الطاقة النظيفة وكفاءة المباني الذكية

الوطن

الزيّد من جامعة الإمام عبدالرحمن بن فيصل، والمهندس فراس التميمي من E2E العربية، ومجد شيخ من إنرجيا إم جي سي. واستعرضت الجلسة أبرز التطورات في تصميم وتشغيل المباني الذكية وتجارب وطنية لخفض استهلاك الطاقة بنسبة تجاوزت 30%، مؤكدين أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتحقيق الاستدامة.

وفي اليوم الثاني، تناولت الجلسة الأولى بعنوان “الثورة الصناعية الرابعة: إعادة تشكيل كفاءة الطاقة”، التي قدّمها المهندس سامي سرحان من المركز الوطني لتطوير الصناعة، وأدارتها تريسي غوميز من Riyadh Exhibitions Co. Ltd، التحديات التي تواجه المصانع في استهلاك الطاقة، ودور المصانع الذكية والتوأمة الرقمية في رفع الكفاءة التشغيلية، مستعرضاً تجارب Siemens و Unilever في خفض الاستهلاك بنسبة 18%.

كما ناقشت الجلسة الثانية “أحدث التطورات في تقنيات الإضاءة الذكية”، بمشاركة الدكتور خالد بخيت من شركة طوق والمهندس عبدالعزيز العظم من شركة ديزاين تك، أهمية الإضاءة الذكية والطائرات المسيّرة في رفع كفاءة التشغيل وتحقيق التحول الرقمي في المدن، مؤكدين دورها في بناء مدن أكثر استدامة.

وفي جلسة بعنوان “The Latest Trends in Exterior Lighting Design”، استعرض المعماري عبدالعزيز فريد

انطلقت أعمال معرض ومؤتمر السعودية للكهرباء والطاقة “Saudi Elenex 2025” في مركز الرياض الدولي للمؤتمرات والمعارض، وسط حضور واسع من الخبراء والمختصين في مجالات الطاقة والكهرباء والتكيف والإنارة. وشهد اليومان الأول والثاني انعقاد ست جلسات حوارية متخصصة ضمن مؤتمر مستقبل الطاقة والحلول الكهروميكانيكية 2025، ناقشت مستقبل الطاقة النظيفة وكفاءة المباني الذكية وتطبيقات الثورة الصناعية الرابعة في كفاءة التشغيل والاستدامة.

وافْتُتِحَ اليوم الأول بجلسة بعنوان “الطاقات البديلة في المدن السعودية الذكية: المشاريع الضخمة وأفضل ممارسات الاستدامة”، أدارها الدكتور جيمس مورغان من شركة جدارة للاستشارات الإدارية، بمشاركة شوكري بن ميشيشي من إنجي الشرق الأوسط، والمهندس بدر الخليفة من يوكوغاوا السعودية، ومجد عمر من ثري إيت سيكس إنيرجي. وناقش المشاركون دور الطاقة المتجددة في بناء المدن الذكية وتحقيق رؤية السعودية 2030، مؤكدين أهمية الطاقة الشمسية والأتمتة الصناعية والذكاء الاصطناعي في رفع الكفاءة وتقليل الانبعاثات. كما عرض المهندس مصطفى الحكيم دراسة حالة حول الهيدروجين الأخضر في مشاريع نيوم وينبع، موضحاً أن المملكة تتجه للريادة العالمية في تحول الطاقة وتحقيق الحياد الصفري للكربون بحلول 2060.

أما الجلسة الثانية فجاءت بعنوان “الطاقة الذكية والحلول الكهروميكانيكية للمنازل والمباني”، بمشاركة الدكتور فارس



العظم من Design Tech Services نماذج معمارية بارزة مثل مسجد مركز الملك عبدالله المالي وطريق البخور وفندق شيرفان سيجي يارد جدة، مشيرًا إلى أن الإضاءة السعودية الحديثة توظف الضوء كعنصر يعزز الهوية المحلية ويحقق توازنًا بين الجمال والاستدامة.

واختتم اليوم الثاني بجلسة حول “الجيل القادم من أنظمة التبريد والتكييف (HVAC)”，أدارها الدكتور جيمس مورغان بمشاركة دان إنغفار فورس من الزامل للتكييف، وهيرشيل أوبادياي من ميديا شاكر، وفراس عبيدو تميمي من E2E العربية، ومعتصم العمري من داكن السعودية. وتناول المتحدثون التحول الرقمي في أنظمة التبريد ودور الذكاء الاصطناعي في التنبؤ بالأعطال وتحليل البيانات التشغيلية وتحسين جودة الهواء الداخلي، مؤكدين أن التكامل بين التقنيات السحابية والأنظمة المستدامة يمثل مستقبل القطاع. ويستمر معرض ومؤتمر Saudi Elen- ex 2025 حتى يوم غدٍ الثامن من أكتوبر، بمشاركة كبرى الشركات المحلية والدولية لاستعراض أحدث الابتكارات في الكهرباء والطاقة والتكييف والإنارة والأجهزة المنزلية، ويفتح أبوابه يوميًا من الساعة الثانية ظهرًا حتى التاسعة مساءً.



الوطن

خبراء: الطاقة النظيفة أصبحت خياراً اقتصادياً في السوق السعودي

الطاقة وحلول الإنارة.

كما أشار عبدالرحمن جاموس، ممثل إحدى الشركات التركية المشاركة، إلى أن شركته تُنتج مكثفات ومبخرات لوحدات التبريد والتجميد الصناعي والتجاري والطبي، لحفظ اللحوم والأسماك والدواجن وحق الأدوية في درجات حرارة تصل إلى ناقص 40 درجة مئوية، باستخدام منتجات صديقة للبيئة تسهم في الحد من التلوث، مؤكداً أن المشاركة في المعرض أثمرت عن شراكات ناجحة مع جهات سعودية.

شهد معرض "سعودي إلينكس 2025" المقام في مركز الرياض الدولي للمؤتمرات والمعارض، إقبالاً لافتاً من الزوار والخبراء على منتجات الطاقة النظيفة، ضمن فعاليات الدورة السادسة والعشرين التي تُقام خلال الفترة من 6 إلى 8 أكتوبر 2025، بمشاركة أكثر من 160 عارضاً من 13 دولة. ويُتيح المعرض السعودي للكهرباء والتكييف والتهوئة والإنارة والأجهزة المنزلية للمشاركين والزوار، الاطلاع على أحدث الابتكارات في محطات الكهرباء وشبكات التوزيع والمولدات والمعدات الكهربائية، إضافة إلى حلول الإنارة بتقنية LED، ومنظومات الباني الذكية، والأجهزة المنزلية الحديثة.

ويُعد المعرض، الذي تنظمه شركة معارض الرياض المحدودة، أكبر منصة في المنطقة لعرض أحدث التقنيات في مجالات الكهرباء والتكييف والتهوئة والتبريد والأنظمة الكهروميكانيكية، إلى جانب الأجهزة المنزلية الذكية. وأوضح المهندس محمد نور، من إحدى شركات الطاقة الصناعية المشاركة، أن المعرض شهد إقبالاً واسعاً من الخبراء والمختصين، مشيراً إلى أنه يمثل فرصة مثالية لتبادل الخبرات والتجارب وبناء الشراكات. وأضاف أن الإقبال الكبير على منتجات الطاقة النظيفة يعود إلى رغبة الشركات في خفض التكاليف التشغيلية، مؤكداً أن مشاريع الطاقة النظيفة أصبحت أكثر جدوى بعد تجاوز التكلفة الإنشائية المرتفعة، حيث تقدم شركاتهم حلولاً للمشاريع الصغيرة بقدرة تصل إلى 250 كيلوواط بأسعار مناسبة. ويّين أن افتتاح فرع للشركة الصينية في المملكة خطوة موفقة لتعزيز تغطية أسواق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مجالات



عكاظ

رئيس «كاكست»: المملكة ملتزمة بتوسيع حلول الطاقة النظيفة وتحقيق الحياد الصفري

وأوضح الدسوقي، أن المملكة أطلقت عددا من المشروعات الرائدة مثل: مركز التقاط الكربون في أرامكو، وأنظمة كبرى لتخزين البطاريات في بيشة، ومنشآت للهيدروجين الأخضر والأمنيا في نيوم، التي تسهم جميعها في تعزيز أمن الطاقة والتنافسية الصناعية، منوها بالشراكات الدولية مع جامعة كاليفورنيا بيركلي في أبحاث الطاقة النظيفة وتحلية المياه والتقاط الكربون، ودعم تطبيقات الذكاء الاصطناعي المحلية في موسم الحج لتعزيز المراقبة اللحظية واتخاذ القرار بكفاءة أعلى.

وبين الدسوقي، أن البحث والتطوير يشكّلان المحرك الرئيس لتحقيق الاستدامة، إذ تقود «كاكست» بوصفها المختبر الوطني ووحدات للابتكار برامج بحثية لتحويل النفايات الكربونية إلى وقود هيدروجيني، وتطوير تقنيات لاستخلاص المياه من البيئات الصحراوية، وزيادة كفاءة الألواح الشمسية في المناخ الصحراوي، إلى جانب تبني تقنيات المستقبل في مجالات أشباه الموصلات، والذكاء الاصطناعي، والأقمار الصناعية، لمراقبة التصحر والانبعاثات وإدارة المياه.

أكد رئيس مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية (كاكست) الدكتور منير محمود الدسوقي، التزام المملكة بتحقيق الحياد الصفري بحلول 2060، من خلال إستراتيجية ابتكار وطنية تركز على توسيع حلول الطاقة النظيفة، والاستثمار في التقنيات العميقة التي تمثل 40% من خفض الانبعاثات المستقبلية؛ لتحقيق الاستدامة ضمن مستهدفات رؤية 2030.

جاء ذلك، خلال مشاركته في جلسة حوارية بعنوان «الطريق إلى الاستدامة نحو مجتمع خالٍ من الكربون»، ضمن أعمال منتدى العلوم والتقنية في المجتمع (STS)، الذي يناقش قضايا التقدم العلمي والتقني وتأثيرها على حاضر ومستقبل البشرية، ويُعقد سنويا في مدينة كيوتو اليابانية؛ بحضور إمبراطور اليابان ناروهيتو، ورئيس الوزراء الياباني الرئيس الفخري للمنتدى شيجيرو إيشيبا، ونخبة من قادة مؤسسات البحث والابتكار، وقادة القطاع الصناعي، وممثلي المنظمات الدولية. وقال الدسوقي: «إن المملكة تتبنى نهج الاقتصاد الدائري للكربون إطارا عمليا وشاملا لتحقيق مستهدفاتها الوطنية ضمن رؤية المملكة 2030، إذ تسعى للوصول إلى الحياد الصفري بحلول 2060، من خلال مبادرات نوعية تشمل خفض 278 مليون طن سنويا من الانبعاثات الكربونية وزراعة 10 مليارات شجرة ضمن مبادرة السعودية الخضراء، إضافة إلى التقاط 44 مليون طن سنويا من ثاني أكسيد الكربون بحلول 2035، وتحقيق مزيج طاقة نظيف بنسبة 50% بحلول 2030.



عاجل: السعودية تصدر دول الخليج في مشاريع بطاريات تخزين الطاقة

اليوم

وفي حين أن الوقود الأحفوري لا يزال يهيمن على مزيج الطاقة الإقليمي، فإن التوسع في مشاريع الطاقة المتجددة، والدعم التنظيمي المتزايد، والزيادة المستمرة في النشاط الاستثماري تظهر التزامًا قويًا متزايدًا بالطاقة النظيفة. ويسهم الطلب المتزايد من البنية التحتية للكفاء الاصطناعي ومراكز البيانات في تسريع هذا التحول، فيما يتطلب ذلك طاقة كهربائية واسعة النطاق وجاهزة وعالية الموثوقية. رؤية السعودية

وتسلط رؤية السعودية 2030 الضوء على هذا التحول بوضوح. وفي حين تظل المملكة منتجًا رئيسيًا للنفط والغاز، فقد أصبحت الاستدامة ركيزة أساسية لإستراتيجيتها الاقتصادية طويلة الأجل.

وقال التقرير: إن السعودية تستهدف توليد 50% من الطاقة من مصادر متجددة بحلول عام 2030، على أن يأتي الباقي من محطات عالية الكفاءة تعمل بالغاز. وتمنح الموارد الشمسية الوفيرة، وتوافر مساحات واسعة من الأراضي، بالإضافة إلى توافر الرياح، المنطقة مميزات طبيعية في تطوير الطاقة النظيفة.

ويرى التقرير، أن قدرة حكومات دول مجلس التعاون الخليجي على إطلاق العديد من المشاريع بقدرات جيغاواط سنويًا تعكس الثقة المتزايدة بين المستثمرين المحليين والأجانب وأطر الشراء المتطورة للطاقة.

وأفاد بأن مع ذلك، فإن الحصة المتزايدة من مصادر الطاقة المتجددة المتقطعة في مزيج توليد الطاقة تثير أيضًا تحديات على مستوى النظام. وعادةً ما يصل الطلب على الطاقة في المنطقة إلى الذروة في المساء، عندما ينخفض إنتاج الطاقة الشمسية.

قال تقرير: إن السعودية والإمارات تتصدر دول الخليج في تنفيذ مشاريع بطاريات تخزين الطاقة على نطاق واسع، إذ تستضيف دول الخليج بعضًا من أكبر مناقصات أنظمة بطاريات تخزين الطاقة في العالم.

وأضاف التقرير، أن بطاريات تخزين الطاقة أصبحت بالغة الأهمية في عملية تحول الطاقة في الشرق الأوسط، إذ تسد الفجوة بين توليد الطاقة الشمسية وطاقة الرياح الوفيرة -ولكن المتقطعة- والطلب الكبير.

بطاريات تخزين الطاقة ومن وجهة نظر وكالة «إس آند بي جلوبال للتصنيفات الائتمانية»، أصبحت أسواق منطقة الخليج من أكثر الأسواق الديناميكية لبطاريات تخزين الطاقة على مستوى العالم.

ووفقًا للوكالة: تستهدف السعودية الوصول إلى سعة 48 جيغاواط/ساعة بحلول عام 2030.

وتنفذ السعودية المشاريع بوتيرة سريعة، وفوضت أو تعاقدت على إنجاز العديد منها في العام الماضي وحده. وأوضح التقرير أن بطاريات تخزين الطاقة تصبح سريعًا ركيزة أساسية لإستراتيجيات الطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي.

خفض الانبعاثات وبحسب التقرير، تعمل دول مجلس التعاون الخليجي على تسريع إستراتيجياتها للتحول في مجال الطاقة بما يتماشى مع أهدافها طويلة الأجل الرامية إلى الحد من الانبعاثات وتنويع اقتصاداتها وتعزيز قدراتها في مجال الطاقة.



لدول مجلس التعاون الخليجي، وتعد تكلفة الطاقة الشمسية الكهروضوئية من بين الأدنى في العالم - غالبًا أقل من 0.02 دولار أمريكي لكل كيلوواط/ساعة.

طاقة نظيفة

وقال التقرير: إن تزايد الجمع بين الطاقة الشمسية ذات التكلفة المنخفضة للغاية والتخزين بأسعار معقولة يسمح للمنطقة بإنتاج طاقة نظيفة بأسعار تنافسية للغاية، مما يعزز موثوقية الشبكة وكفاءة التكلفة على المدى الطويل. وتجعل هذه الديناميكيات أنظمة بطاريات تخزين الطاقة استثمارًا مجديًا اقتصاديًا للمطورين والحكومات على حد سواء.

وتسلط المناقصات الأخيرة في السعودية الضوء على حجم هذا التحول، فيما منحت الشركة السعودية للكهرباء مشروعين لتخزين الطاقة بقدرة 2 جيجاواط/ساعة في تبوك وحائل، وبلغت أسعار البطاريات نحو 72 دولارًا/كيلوواط في الساعة، وهو ما يقل بنحو 56% عن المتوسط العالمي البالغ 165 دولارًا/كيلوواط في الساعة، وفقًا لتقديرات بلومبرغ إن إي إف.

وبلغت أسعار المشروع الجاهز، بما في ذلك تكاليف الهندسة الكاملة والمشتريات والبناء، نحو 120 دولارًا/كيلوواط في الساعة.

وعلى الصعيد العالمي، قبل عام 2024، ظل تكلفة نظام البطاريات تخزين الطاقة المرتبط بالطاقة المتجددة أكبر من تكلفة مصادر الطاقة الأساسية التقليدية مثل الغاز.

وحق عام 2017، بلغت التكلفة المستوية للكهرباء من الطاقة الشمسية الكهروضوئية الموصولة بنظام بطارية بقدرة 4 ساعات ما يقرب من 231 أمريكيًا لكل ميغاواط في الساعة، مقابل نحو 84 دولارًا لكل ميغاواط في الساعة للغاز الطبيعي. وأدى الانخفاض السريع في التكاليف منذ ذلك الحين إلى تحسن ملموس في القدرة التنافسية.

ولفت إلى أن هذا التفاوت بين توقيت توليد الطاقة والطلب يعني أن مصادر الطاقة المتجددة بدون موارد مرنة لا تستطيع توفير الطاقة بموثوقية.

نظام منخفض الكربون

وأوضح أن معالجة هذا التحدي أصبح الآن يمثل أولوية بالنسبة للسياسة والاستثمار. وفي هذا السياق، توجد دفعة قوية لأنظمة بطاريات تخزين الطاقة (BESS)، ليس فقط كإضافات اختيارية، ولكن كعوامل تمكين لأمن الطاقة ومرونة الشبكة في نظام منخفض الكربون.

وذكر التقرير أن الزخم يتزايد في مختلف أنحاء المنطقة وتتوسع المشاريع وخطوط المشتريات، فيما أصبحت بطاريات تخزين الطاقة أمرًا بالغ الأهمية لتوفير طاقة نظيفة وموثوقة على مدار الساعة. ومع تزايد أهمية مصادر الطاقة المتجددة في دول مجلس التعاون الخليجي، أصبح التخزين على نحو متزايد يحدد الطريقة التي تُصمم بها وتُمول وتُشغل أنظمة الطاقة. ويساهم انخفاض تكاليف البطاريات في تعزيز الاستثمار في هذا المجال.

وبحسب التقرير، يعزز انخفاض أسعار البطاريات الحالة الاقتصادية للتخزين في جميع أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي.

وأوضح أن مع توسع الحكومات في مشاريع الطاقة المتجددة، أصبح التخزين تنافسي من حيث التكلفة ضروريًا لضمان مرونة الشبكة واستقرار إمدادات الطاقة النظيفة القابلة للتحكم.

ولفت إلى أن الانخفاض المستمر في الأسعار يعد أحد أهم العوامل المساعدة على تبني مشاريع بطاريات التخزين على نطاق واسع.

وأضاف أن على مدى العقد الماضي، انخفضت أسعار بطاريات أيونات الليثيوم بنسبة تزيد عن 80%، مدفوعة بالطلب العالمي على المركبات الكهربائية، والتصنيع واسع النطاق، والتقدم المطرد في تصميم وأداء ومثانة البطاريات. ويعد هذا المسار من حيث التكلفة بالغ الأهمية بالنسبة



ويساعد هذا على تقليل استهلاك النفط محليًا ويسمح بتخصيص موارد الطاقة بكفاءة أكبر. وبلغت ذروة الحمل الكهربائي في السعودية 60 جيجاواط في عام 2018، ومن المتوقع أن ترتفع إلى 100 جيجاواط بحلول عام 2030. وكان توليد الطاقة المعتمد على النفط يلي تقليديًا معظم هذا الطلب، ويتوقع أن يتزايد دور أنظمة بطاريات تخزين الطاقة كبديل قابل للتطوير لمحطات توليد الطاقة النفطية، ودعم تحسين الوقود والمساهمة في أهداف إزالة الكربون بعيدة المدى.

وتوقع التقرير أن تصبح منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سادس أكبر سوق في مشاريع بطاريات تخزين الطاقة بحلول عام 2035، مع وصول القدرة التراكمية إلى نحو 46 جيجاواط/157 جيجاواط في الساعة. ويأتي ذلك في أعقاب توسع المناقصات الكبيرة والالتزام بسياسة طموحة في عام 2024، مع تصدر السعودية والإمارات في تنفيذ المشاريع على المستوى الإقليمي. وقال التقرير: إن السعودية تسعى إلى الوصول إلى 48 جيجاواط/ساعة من الطاقة المخزنة بالبطاريات بحلول عام 2030.

مناقصات تنافسية

وتماشياً مع هذا الهدف، أطلقت الشركة السعودية لشراء الطاقة مناقصة تنافسية في أواخر عام 2024 لأربعة مشاريع بطاريات عملاقة على مستوى المؤسسات الخدمية -كل منها بحجم 500/2 جيجاواط في الساعة- بسعة إجمالية تبلغ 8 جيجاواط ساعة.

وجذبت المناقصة أكثر من 30 متقدم مؤهل مسبقاً وستُشيد وفقاً لنموذج البناء والتملك والتشغيل طويل الأمد.

وبالتوازي مع ذلك، وقعت الشركة السعودية للكهرباء عقوداً لتوفير 12.5 جيجاواط/ساعة إضافية من الطاقة المخزنة بالبطاريات عبر 5 مواقع، وهي الرياض والجوف والدوادمي والقيصومة ورابغ، على أن تُسلم بين أواخر

وبحلول عام 2024، انخفضت تكلفة الطاقة الشمسية والتخزين إلى نحو 59 دولارًا/ميجاواط في الساعة، في حين ظل الغاز عند نحو 82 دولارًا/ميجاواط في الساعة. وانخفضت تكلفة الطاقة الشمسية الكهروضوئية بمفردها بوحدة أكبر، من نحو 417 دولارًا لكل ميجاواط في الساعة في عام 2010 إلى أقل من 40 دولارًا لكل ميجاواط في الساعة اليوم.

ولفت إلى أن هذا التراجع في الفجوة يجعل التخزين المرتبط بالطاقات المتجددة أقرب إلى اقتصاديات الحمل الأساسي عالمًا بعد عام، متوقعًا أن تستمر تكاليف البطاريات في الانخفاض، مما يُرسخ أكثر أهمية التخزين كمحرك لتوفير الكهرباء بتكلفة أقل.

وفي حين تظل أسعار البطاريات العالمية عرضة لتقلبات تكاليف المواد الخام والمكونات، توقع التقرير أن تعمل أحجام المشتريات المتزايدة على تعزيز الجدوى التجارية للتخزين في جميع أنحاء المنطقة. وبالنسبة للمطورين وصناع السياسات على حد سواء، فإن انخفاض الأسعار بسرعة يجعل البطاريات عنصرًا أساسيًا في التخطيط للطاقة على المدى الطويل.

مزيج الطاقة

وتساهم مشاريع الطاقة المتجددة المتنامية في دول مجلس التعاون الخليجي في إحداث تحول في مزيج الطاقة في المنطقة. والمحرك الرئيسي وراء ذلك هو الطاقة الشمسية الكهروضوئية، مع دخول طاقة الرياح أيضًا في أسواق مثل السعودية.

وفي بلدان مثل المملكة العربية السعودية، تظل صادرات الطاقة تشكل عنصرًا أساسيًا في الاقتصاد، يسمح تخزين الطاقة بتحسين استخدام الموارد المحلية، مما يفسح المجال لتصدير الغاز أو النفط، بينما تغطي مصادر الطاقة المتجددة الطلب المحلي بفعالية أكبر. كما أن استخدام بطاريات تخزين الطاقة يتزايد على حساب توليد الطاقة المعتمد على النفط خلال ساعات الذروة.



عام 2025 وأوائل عام 2026.

وتدعم شركات تصنيع صينية مثل "بي واي دي" و"صن غرو" هذه المشاريع، مما يساعد المملكة على تحقيق طموحاتها في مجال التخزين.

وفي يناير 2025، بدأت السعودية بتشغيل منشأة بيشة لتخزين الطاقة -وهو مشروع بقدرة 500/2 جيجاواط في الساعة، إذ يتكون من 122 وحدة مسبقة الصنع- وهو أكبر نظام تخزين طاقة أحادي الطور عامل في العالم. وأنجز المشروع في غضون 11 شهرًا فقط، وهو ما يوضح السرعة التي يمكن بها تنفيذ المشاريع الكبيرة لتخزين الطاقة إذا توافرت الظروف التنظيمية المواتية وكانت إجراءات التسليم سلسلة.

ويعكس هذا الإنجاز مستوى التطور المتزايد لنظام بطاريات تخزين الطاقة في السعودية والقدرة المتنامية للبلاد على تنفيذ مشاريع معقدة على نطاق واسع. وتشير هذه الجهود مجتمعة إلى أن السعودية لا تعمل على توسيع نطاق بطاريات تخزين الطاقة فحسب، بل تعمل أيضًا على دمجها في نظام الطاقة طويل الأجل الخاص بها.

وفي الوقت نفسه، يتجه القطاع نحو تصميم أنظمة بطاريات أكثر قابلية للتكيف ونماذج الاستخدام الفوري. وتساعد هذه التصاميم والنماذج على تخفيف القيود اللوجستية -مثل حجم الشحنة ووزنها- وقد تساعد في إنجاز المشاريع بسرعة ومرونة أكبر. ويعزز هذا الاتجاه قابلية التوسع ويدعم الثقة في موثوقية التخزين على المدى الطويل في جميع أنحاء المنطقة.

ومن بين العوامل الهيكلية المهمة وراء هذا الزخم انتقال المنطقة المستمر من تحلية المياه بالطرق الحرارية إلى تحلية المياه بالتناضح العكسي.

ولفت التقرير إلى أن الموجة الحالية من عمليات شراء البطاريات الكبيرة تعكس أكثر من مجرد التفاؤل بشأن انخفاض تكاليف التكنولوجيا.

ويشير ذلك إلى تحول أوسع نطاقًا في تصميم أنظمة الطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي، بدعم من الأهداف الوطنية للطاقة المتجددة، والمناقصات الخاصة بالتخزين، والبيئات التنظيمية الداعمة. وأصبحت بطاريات تخزين الطاقة للمرافق العامة عنصرًا أساسيًا في أطر سياسات الطاقة طويلة الأجل وإستراتيجيات الطاقة الوطنية. وتسهم الشراكات بين القطاعين العام والخاص بدور رئيسي في مواءمة رأس المال الخاص مع أهداف الطاقة الوطنية. وفي هذا السياق، توفر الكيانات الحكومية الأراضي، أو عقود الشراء، أو الإجراءات التنظيمية الواضحة، في حين يقدم المطورون من القطاع الخاص الخبرة الفنية والانضباط التشغيلي.

قوة ائتمانية

وأشار التقرير إلى أن هذا النموذج قوة ائتمانية أساسية، خاصة في أسواق مثل السعودية والإمارات، ويدعم المشترين المدعومون من الدولة، والذين يتمتعون بجدارة ائتمانية عالية، اليقين بشأن الإيرادات على المدى الطويل، وتؤدي الدولة دورًا نشطًا في تشكيل هياكل المشاريع وأطر المشتريات.

وإلى جانب اختيار نموذج الإيرادات، تؤدي هياكل التمويل أيضًا دورًا حاسمًا في تشكيل مدى قابلية تمويل مشاريع بطاريات تخزين الطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي. وتوقع التقرير أن يظل تمويل المشاريع هو نموذج التمويل السائد لمشاريع بطاريات تخزين الطاقة في منطقة الخليج. ومن المرجح أن يؤدي التزام المنطقة بتوسيع قدرات الطاقة المتجددة، إلى جانب انخفاض تكاليف البطاريات، إلى دفع المزيد من الاستثمارات.

ويعد استقرار الإيرادات أيضًا أحد الاعتبارات الرئيسية في التحليل الائتماني، لأنه يدعم مباشرة تقييمنا لقدرة المشروع على توليد تدفقات نقدية يمكن التنبؤ بها وتلبية التزامات الديون بمرور الوقت.

وفي الشرق الأوسط، عادةً ما تدعم العقود طويلة الأجل



مع مشتري واحد مشاريع بطاريات تخزين الطاقة، مما يحميها من مخاطر التجار. وغالبًا ما تُهيكل هذه الترتيبات حول المدفوعات القائمة على التوافر، وتعتمد الإيرادات على جاهزية النظام للتسليم، وليس على أحجام التسليم الفعلية أو الأسعار. ويعمل هذا النموذج على تعزيز التوافق بين المشغل والمشتري ويدعم القدرة على التنبؤ بالإيرادات على المدى الطويل.

وقال التقرير: إن البساطة النسبية للتكنولوجيا، والقاعدة المتنامية من الخبرة التشغيلية، وتدفقات الإيرادات المستقرة والمضمونة تعاقديًا، كلها عوامل تساهم في قابلية التمويل وجاذبية الاستثمار لمشاريع أنظمة بطاريات تخزين الطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي.



«ستاندرد آند بورز»: السعودية ضمن أسرع الدول في تخزين الطاقة

المدينة

واستقطبت المناقصة أكثر من 30 من مقدمي العطاءات المؤهلين مسبقاً، وسيتم تطويرها في إطار طويل الأجل بنظام البناء والتملك والتشغيل.

وتدعم شركات تصنيع صينية، مثل بي واي دي، وسنغرو، هذه المشروعات، ممّا يُساعد المملكة على تحقيق طموحاتها في مجال التخزين.

وفي يناير 2025، بدأت السعودية تشغيل منشأة تخزين البطاريات في بيشة بقدرة 500 ميغاواط / 2 جيجاواط ساعة، وهو أكبر نظام تشغيلي أحادي الطور لتخزين الطاقة في العالم.

السعودية والطاقة المتجددة

- القيادة الإقليمية في نشر أنظمة تخزين الطاقة بالبطاريات إنتاج 50 % من الكهرباء من مصادر متجددة.

- أسعار بطاريات الليثيوم أيون انخفضت 80 %.

- تخزين فائض الطاقة الشمسية في النهار لاستخدامه أثناء ذروة الطلب.

كشفت ستاندرد آند بورز، أنّ السعودية تقود موجة التحوّل في الخليج نحو الطاقة المتجدّدة، وتُعدّ من أسرع الدول عالمياً في تبنيّ مشروعات تخزين الطاقة على نطاق المرافق، بدعم من انخفاض التكاليف، ووضوح الأطر التنظيميّة، ونظام التمويل المستقر؛ ممّا يجعلها وجهة رئيسة لاستثمارات الطاقة النظيفة خلال العقد المقبل.

وتستهدف المملكة نشر 48 جيجاواط/ساعة من تخزين الطاقة بالبطاريات، بحلول عام 2030.

وبحسب التقرير تُعدّ السعودية القيادة الإقليمية في نشر أنظمة تخزين الطاقة بالبطاريات (BESS)، ضمن تنفيذ رؤية 2030 الهادفة لإنتاج 50% من الكهرباء من مصادر متجدّدة بحلول 2030، وأشار التقرير إلى أنّ أسعار بطاريات الليثيوم أيون انخفضت بأكثر من 80%، خلال العقد الأخير، مدفوعة بالتوسع في صناعة السيارات الكهربائية.

والبطاريات تمكّن المملكة من تخزين فائض الطاقة الشمسيّة في النهار لاستخدامه أثناء ذروة الطلب؛ ممّا يقلّل اعتمادها على محطات توليد النفط أثناء الذروة، ويدعم أهداف خفض الانبعاثات.

وطرحت الشركة السعودية لشراء الطاقة مناقصة تنافسيّة أواخر عام 2024 لأربعة مشروعات لبطاريات جيجاواط على نطاق المرافق كل منها بقدرة 500 ميغاواط / 2 جيجاواط/ساعة -بسعة إجمالية تبلغ 8 جيجاواط/ساعة.



اقتصاد الشرق

"إكسون موبيل" الأميركية تعود إلى قطاع النفط العراقي الأربعاء بعد تخارجها منه

(سومو) الشهر الماضي، إجراء محادثات متقدمة لتطوير مشاريع طاقة كبيرة، ولتعزيز التخزين والتصفية في السوق الآسيوية، وفق "رويترز"، من دون الإعلان عن تفاصيل بشأن المحادثات.

تعود شركة النفط الأميركية "إكسون موبيل" إلى السوق العراقية الأربعاء، بعد نحو عامين على تخارجها منها، من خلال توقيع اتفاق لتطوير حقل نفط في جنوب البلاد، وفقاً لمصدر تحدث لـ "الشرق".

زيادة الاستثمارات الأجنبية تسعى الحكومة العراقية لجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى قطاع النفط، إذ تهدف لزيادة القدرة الإنتاجية للخام بنسبة 50% لتتجاوز ستة ملايين برميل يومياً بحلول عام 2028.

يأتي هذا التطور بعد نحو عامين من تخارج "إكسون موبيل" من البلاد، عندما حولت حصتها البالغة 22.7% في حقل "غرب القرنة 1" إلى "شركة نفط البصرة" العراقية. وتتولى شركة "بتروتشاينا" الصينية مهمة تشغيل الحقل.

ومع امتلاكه لنحو 145 مليار برميل من الاحتياطيات النفطية، يطمح العراق إلى رفع هذه الاحتياطيات إلى أكثر من 160 مليار برميل من خلال مشاريع تطوير متعددة.

المصدر الذي طلب عدم نشر اسمه، ذكر أن وزارة النفط العراقية قد تطلب أيضاً من الشركة الأميركية تمويل وتطوير منشآت تصديرية على الخليج العربي، بهدف زيادة الطاقة التصديرية لثاني أكبر منتج للنفط في "منظمة الدول المصدرة للنفط" (أوبك).

خلال العام الماضي، منح العراق ما يقرب من 30 عقداً لشركات مثل "توتال" و"بي بي" وشركات صينية، مع خطط لإطلاق جولات تراخيص جديدة هذا العام.

واكتفى مصدر آخر بالتأكيد على وجود اتفاق سيوقع بين العراق و"إكسون"، من دون إعطاء مزيد من التفاصيل.

من جهتها، قالت الشركة الأميركية في رد على استفسار "الشرق"، إنها "تجري مناقشات مع وزارة النفط العراقية، حيث نبحث عن الفرص المتاحة بشكل متواصل لتحسين محافظتنا المتميزة"، في حين نقلت "بلومبرغ" بأن الشركة تدرس العودة للتنقيب في حقل "مجنون".

وتجري البلاد بالفعل محادثات مع الشركة الأميركية للعودة إلى القطاع، إذ أكدت "شركة تسويق النفط العراقية"



اقتصاد الشرق

طفرة خليجية باستثمارات بطاريات تخزين الطاقة اعتماداً على نموذج موثوق للتمويل

تساعد البطاريات أيضاً على معالجة مشكلة تواجدها الطاقة المتجددة. فغالباً ما تنتج معامل الطاقة الشمسية كمية كهرباء خلال النهار أكثر ممّا تحتاجه، بينما يتزايد الاستهلاك خلال المساء.

استثمارات ضخمة

ذكر التقرير أن دول الخليج تُعدّ من الأسواق الأكثر ديناميكية عالياً في تبني مشاريع بطاريات تخزين الطاقة على مستوى عالمي، إذ تصدر السعودية المشهد الإقليمي باستهدافها الوصول إلى سعة 48 غيغاواط/ساعة من الطاقة المخزنة بالبطاريات بحلول عام 2030، ضمن خططها لتحقيق مزيج طاقة متوازن يعتمد على مصادر متجددة، كما تشهد مشاريع ضخمة أخرى مراحل متقدمة من التنفيذ في تبوك وحائل والرياض والجوف ورابغ.

في المقابل، تمضي الإمارات في تنفيذ أكبر مشروع دمج للطاقة الشمسية والتخزين في العالم بقدرة 5.2 غيغاواط من الطاقة الشمسية الكهروضوئية و19 غيغاواط/ساعة من أنظمة التخزين، بهدف توفير إمدادات كهربائية نظيفة على مدار الساعة.

تضخ السعودية استثمارات ضخمة في مشاريع الطاقة النظيفة، جنباً إلى جنب مع التوسع في مشاريع الطاقة التقليدية، ساعية لتحقيق مستهدفها بتوليد نصف احتياجاتها من الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة بحلول 2030.

يُشكّل نموذج التمويل الركيزة الأساسية لتوسع أنظمة بطاريات تخزين الطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي، خاصةً السعودية والإمارات، إذ يعتمد على "تمويل المشاريع" (Project Financing) اعتماداً على إيرادات المشروع نفسه التي تكون -عادة- مضمونة بعقود شراء من كيانات مرتبطة بالحكومات، وهو ما يوفر نموذجاً مالياً مرناً يضمن تدفقات نقدية مستقرة ويعزز ثقة المستثمرين المحليين والدوليين، حسبما رأت "إس أند بي" في تقرير.

يعتمد هذا النموذج على التدفقات النقدية الخاصة بالمشروع ذاته، بعيداً عن الملاءة المالية للشركات المالكة، ما يمنح المقرضين والمستثمرين رؤية واضحة حول عائداتهم المستقبلية.

وتشير الوكالة في تقريرها إلى أن العقود طويلة الأجل التي تربط المطورين بالجهات الحكومية أو المشترين الرئيسيين للطاقة تشكل العمود الفقري لهذا النموذج الشائع في قطاعات البنية التحتية بدول الخليج، إذ إن وجود كيانات مدعومة من الدولة كمشتري مضمون للطاقة يعزز استقرار الإيرادات ويقلّل من المخاطر الائتمانية.

رغم أن البطاريات لا تنتج الكهرباء ذاتياً، إلا أنها تقدم مزايا عديدة مقارنةً بألواح الطاقة المتجددة أو محطات توليد الكهرباء العاملة بالغاز، وهي الأساليب التقليدية التي تعتمد على شركات المرافق لإنتاج الكهرباء. مثلاً، يمكن إنشاء مزارع البطاريات في أي مكان تقريباً، ونادراً ما يعترض السكان على وجودها قرب منازلهم.



السعودية في أن تصبح كلفة إنتاج الطاقة الكهربائية من المصادر المتجددة، أقل من الوقود الأحفوري، وأن تصبح من الأدنى عالمياً، حسبما ذكر الرئيس التنفيذي لـ"الشركة السعودية لشراء الطاقة" مازن البهكلي في مقابلة مع الشرق في وقت سابق.

في يناير، أطلقت "أبوظبي لطاقة المستقبل" (مصدر) مشروعاً جديداً لإنتاج الكهرباء بدون انقطاع عبر المصادر المتجددة، بقيمة 6 مليارات دولار، متجاوزة بذلك عقبة التخزين التي كانت تحول دون الاعتماد على هذه المصادر بصورة أساسية.

كما بدأت عُمان وقطر والبحرين خطواتها الأولى نحو تطوير قدرات تخزين الطاقة المتصلة بالشبكات، ما يعكس توسع الزخم الإقليمي في هذا القطاع الحيوي، وفق التقرير.

تواجه شبكات الطاقة حول العالم تحدياً كبيراً في توفير كميات هائلة من البطاريات لتخزين الفائض من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، ليُتاح استخدامها على مدار الساعة.

تراجع تكاليف البطاريات عالمياً
يستفيد هذا النموذج من تراجع تكاليف البطاريات عالمياً، ما يجعل الاستثمار في مشاريع التخزين أكثر جدوى على المدى الطويل. كما ساعدت الشراكات بين القطاعين العام والخاص على جذب التمويل من البنوك المحلية والدولية ذات الخبرة في البنية التحتية، لتصبح هذه المشاريع جزءاً من منظومة استثمارية مستدامة في المنطقة.

تراجعت أسعار بطاريات أيونات الليثيوم بأكثر من 80% خلال العقد الماضي بفضل التصنيع واسع النطاق والتطور التقني، ما جعل التخزين الكهربائي أكثر تنافسية مقارنة بمصادر الطاقة التقليدية. وأظهرت المناقصات الأخيرة في السعودية انخفاض الأسعار إلى نحو 72 دولاراً لكل كيلوواط ساعة مقابل متوسط عالمي يبلغ 165 دولاراً، وهو ما يكرّس موقع المنطقة كمركز ناشئ لتقنيات التخزين المتقدمة.

ساهمت الظروف الجغرافية والسياسات الحكومية



اقتصاد الشرق

وكالة الطاقة تخفض توقعات نمو الطاقة المتجددة في أميركا للنصف

خفّضت وكالة الطاقة الدولية توقعاتها لنمو الطاقة المتجددة في الولايات المتحدة بحلول 2030 بمقدار النصف، بينما تسابق بقية دول العالم الزمن لمضاعفة إنتاج الكهرباء النظيفة خلال المدة نفسها.

أرجعت الوكالة خفض التوقعات عن تقديرات العام الماضي إلى عديد من التغيرات في السياسة التي فرضت في عهد الرئيس دونالد ترمب، وتشمل الإنهاء التدريجي المبكر للتخفيضات الضريبية الفيدرالية لتركيبات الطاقة النظيفة، وفرض قيود على الواردات، وتعليق عقود تأجير مزارع الرياح البحرية الجديدة، وتقييد تراخيص تنفيذ مشروعات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح على الأراضي الفيدرالية.

يُتوقع أن يرتفع إنتاج الكهرباء من الطاقة المتجددة عالمياً بمقدار 4600 غيغاواط بنهاية العقد الجاري، ما يعادل القدرة التوليدية في الصين، والاتحاد الأوروبي، واليابان معاً، بحسب الوكالة، التي أشارت في التقرير إلى أن الطاقة الشمسية ستكون مصدراً لنحو 80% من هذا الارتفاع.

خُفّضت التوقعات العالمية بنسبة 5% مقارنةً بالفترة نفسها في العام الماضي نتيجةً للتغيرات في السياسة في الولايات المتحدة والصين. وتُظهر البيانات أن توليد الكهرباء من الطاقة المتجددة سيواصل الارتفاع بسرعة في جميع أنحاء العالم رغم التراجع الذي سببته إدارة ترمب.



أكبر صفقات الطاقة المتجددة في السعودية خلال 9 أشهر أحمد بدر

استهلت المملكة قائمة أكبر صفقات الطاقة المتجددة في السعودية بصفقة ضخمة في فبراير/شباط 2025، تمثلت في توقيع عقود أكبر مشروع لتخزين الكهرباء في العالم بين الشركة السعودية للكهرباء وشركة "بي واي دي" الصينية، بقدرة 12.5 غيغاواط/ساعة.

وبموجب الاتفاقية، ستقدم "بي واي دي" تقنيات تخزين متقدمة عبر نظام بطاريات BESS؛ بما يعزز استدامة استهلاك الكهرباء ويتيح إدارة أفضل للطاقة المتولدة من المصادر النظيفة، مثل الشمس والرياح، داخل المملكة.

كما ستعمل الشركة الصينية على تركيب المعدات في 5 مواقع مختلفة؛ بحيث تُربط مباشرة بشبكة الكهرباء الوطنية، وهو ما يرفع كفاءة نقل الطاقة ويضمن للمملكة مكانة رائدة ضمن أكبر صفقات الطاقة المتجددة في السعودية.

صفقة استحواذ أرامكو - مارس 2025

عززت أرامكو السعودية حضورها في سوق الطاقة النظيفة عبر إتمام صفقة استحواذ كبرى في مارس/آذار 2025؛ إذ استحوذت على نصف شركة "الهيدروجين الأزرق للغازات الصناعية"، بالشراكة مع شركة إير برودكتس قدرة العالية.

وبموجب الصفقة، التي شملت حصة ملكية قدرها 50%، ستمكّن أرامكو من إنتاج وتوزيع الهيدروجين الأزرق منخفض الكربون لصالح مدينة الجبيل الصناعية؛ بما يدعم توجه المملكة إلى خفض الانبعاثات وتعزيز حلول الطاقة المستدامة.

حققت أكبر صفقات الطاقة المتجددة في السعودية، خلال الأشهر الـ 9 الأولى من عام 2025، توسعًا ضخمًا بسلسلة من الاتفاقيات البارزة التي رسّخت مكانتها عالميًا في مشروعات الطاقة النظيفة.

وبحسب متابعة منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن) لقطاع الطاقة السعودي؛ فإن قائمة الصفقات جاءت متنوعة بين التخزين والطاقة الشمسية والرياح والهيدروجين؛ ما يعكس رؤية المملكة لزيادة قدراتها الإنتاجية وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري.

وأسهمت هذه الصفقات في تعزيز مكانة السعودية بوصفها أكبر سوق للطاقة المتجددة في الشرق الأوسط؛ إذ جمعت بين الاستثمارات الضخمة والشراكات الدولية واسعة النطاق، سواء مع الصين أو اليابان أو الإمارات أو أوروبا.

ومع استمرار المملكة في توسيع مشروعاتها الضخمة، يتوقع محللون أن تعزز هذه الصفقات من تحقيق أهداف رؤية 2030 في رفع حصة الكهرباء النظيفة إلى 50%، لتصبح السعودية لاعبًا رئيسًا في أكبر صفقات الطاقة المتجددة عالميًا.

وفيما يلي، نتائج مسح أجرته منصة الطاقة، حول أكبر صفقات السعودية بقطاع الطاقة المتجددة، منذ بداية العام وحتى نهاية سبتمبر/أيلول.

أكبر مشروع لتخزين الكهرباء في العالم - فبراير 2025



1 و 2، فضلاً عن مشروعات الرياح، بإجمالي استثمارات يتجاوز 8.3 مليار دولار أمريكي، وفق متابعات منصة الطاقة المتخصصة.

ووضعت هذه الحزمة من الاتفاقيات المحطات في صدارة قائمة أكبر صفقات الطاقة المتجددة في السعودية؛ إذ تعكس تنوع محفظة المشروعات والتكامل بين الطاقة الشمسية والرياح لتحقيق مستهدفات رؤية 2030.

محطة رياح بقوة 700 ميغاواط - يوليو 2025
أضيفت صفقة كبرى أخرى إلى قائمة أكبر صفقات الطاقة المتجددة في السعودية خلال يوليو/تموز 2025، مع توقيع اتفاقية تنفيذ محطة رياح جديدة في ينبع بقوة 700 ميغاواط، بتكلفة بلغت 458 مليون دولار.

ويأتي المشروع ضمن تحالف يضم شركة ماروبيني اليابانية وشركة أبناء عبدالعزيز العجلان، إضافة إلى تطوير مشروعات رياح أخرى في الغاط، بما يعزز من توسع المملكة في قطاع الكهرباء النظيفة.

وبهذا المشروع، الذي يُعد جزءاً من البرنامج الوطني للطاقة المتجددة، تركزت السعودية موقعها بوصفها أكبر وجهة لاستثمارات الرياح في المنطقة، وتواصل تعزيز سجلها بأكثر صفقات الطاقة المتجددة في السعودية.

محطة شمسية بمنجم سعودي - أغسطس 2025
واصلت قائمة أكبر صفقات الطاقة المتجددة في السعودية، خلال الأشهر الـ 9 الأولى من 2025، توسعها بتوقيع اتفاقية بين شركة معادن و"إميرج" لإنشاء محطة طاقة شمسية بقوة 8 ميغاواط في منجم البعثة، مع نظام تخزين بسعة 30 ميغاواط/ساعة.

وتُعد هذه الخطوة واحدة من أبرز محطات قائمة أكبر صفقات الطاقة المتجددة في السعودية؛ إذ ستزامن مع جهود استخلاص وتخزين الكربون؛ ما يجعل المملكة في موقع قيادي بسوق الهيدروجين العالمية.

دعم صيني لمشروعات سعودية - أبريل 2025
شهد شهر أبريل/نيسان 2025 دخول صفقة جديدة إلى قائمة أكبر صفقات الطاقة المتجددة في السعودية خلال 9 أشهر، من خلال توقيع اتفاقيات تعاون مع شركة "شنغهاي إلكتريك" الصينية لتوريد المعدات اللازمة لمحطات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

وتضمنت الصفقة تعاوناً مع شركة مصدر الإماراتية لتطوير محطة طاقة شمسية بقوة 2 غيغاواط في المملكة، إضافة إلى اتفاقيات أخرى مع سلطنة عمان في قطاع طاقة الرياح؛ ما يعكس الدور الإقليمي المتزايد للسعودية.

وعزز هذا التعاون ثقة الشركات العالمية بالسوق السعودية، وأكد قدرة المملكة على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية الكبرى؛ ما يدفعها إلى الصدارة في تنفيذ أكبر صفقات الطاقة المتجددة في السعودية، وفق ما طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

صفقات بـ 15 غيغاواط - يوليو 2025
تصدّرت السعودية مشهد الطاقة المتجددة عالمياً في يوليو/تموز 2025 بعد توقيع اتفاقيات لتنفيذ مشروعات بقوة 15 غيغاواط، ضمن البرنامج الوطني للطاقة المتجددة، بإشراف مباشر من وزارة الطاقة والأمير عبدالعزيز بن سلمان.

وتشمل الاتفاقيات تنفيذ 5 محطات شمسية كبرى؛ من بينها بيشة والهميج وخليص، إضافة إلى مشروع عفيف



ويتمدد عقد تطوير المحطة 30 عامًا، وهو ما يضمن استقرار الإمدادات الكهربائية للمناجم السعودية، ويعزز التوجه الصناعي نحو تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري؛ بما يتماشى مع رؤية المملكة 2030، وفق ما طالعه منصة الطاقة المتخصصة.

ويؤكد هذا المشروعُ البُعدَ الصناعي في المملكة العربية السعودية؛ إذ دمج بين مشروعات التعدين والطاقة النظيفة؛ ما جعل الدولة الخليجية تعزز موقعها الريادي الإقليمي في تعزيز التنمية المستدامة.

أكبر مصنع هيدروجين أخضر – سبتمبر 2025
شهد أكبر مصنع للهيدروجين الأخضر في السعودية تطورات متلاحقة؛ إذ بدأت الاستعدادات لتنفيذ عمليات البناء خلال السنوات المقبلة، بهدف تشغيل المشروع في غضون 5 سنوات.

وبحسب بيان صحفي حصلت عليه منصة الطاقة المتخصصة؛ فقد وقّعت شركة لارسن آند توبرو الهندية مذكرة تفاهم لتنفيذ مشروع الأمونيا الخضراء في مدينة ينبع على ساحل البحر الأحمر، ضمن مركز متكامل لإنتاج الهيدروجين.

ويُتوقع أن ينتج المشروع 400 ألف طن من الهيدروجين الأخضر سنويًا، أو ما يعادل 2.2 مليون طن من الأمونيا الخضراء، أي ضعف حجم مشروع نيوم الجاري تنفيذه؛ ما يعزز مكانة المشروع ضمن أكبر صفقات الطاقة المتجددة في السعودية.



الطاقة المتجددة في الشرق الأوسط تتقرب

قفزة بقيادة السعودية

وحدة أبحاث الطاقة - مي مجدي

نمو قدرة الطاقة المتجددة بالمنطقة بنسبة 15%.

كما ارتفعت توقعات نمو قدرة الطاقة المتجددة في الهند بنسبة 9%، في حين نمت توقعات الاتحاد الأوروبي بواقع 3%، وفق ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

في مقابل ذلك، انخفضت توقعات وكالة الطاقة لنمو قدرة الطاقة المتجددة في أميركا بنحو 45%، أمّا الصين ودول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى فسجلتا انخفاضات محدودة في التوقعات تصل إلى 5%.

توقعات نمو الطاقة المتجددة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أشار تقرير وكالة الطاقة إلى أن السعودية تقود نمو قدرة الطاقة المتجددة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتتجاوز 170 غيغاواط بحلول 2030.

وسترتفع الإضافات السنوية في السعودية لعام 2025، من 3 غيغاواط في العام الماضي إلى ما يقارب 9 غيغاواط في 2025، أي 3 أضعاف النمو السابق.

ويرجع ذلك إلى تشغيل 4 غيغاواط من محطات الطاقة الشمسية على نطاق المرافق قبل عام من الموعد المقرر، وفق ما رصدته وحدة أبحاث الطاقة.

وفي موازاة ذلك، أبرمت اتفاقات ثنائية بقدرة 15 غيغاواط

تشير توقعات نمو قدرة الطاقة المتجددة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى تسجيل المنطقة أكبر زيادة إقليمية عالميًا، بفضل الطفرة غير المسبوقة في مشروعات الطاقة الشمسية السعودية.

فقد رفعت وكالة الطاقة الدولية تقديراتها للمنطقة بنسبة 23% خلال المدة 2025-2030، لتصبح القاطرة الجديدة لنمو الطاقة المتجددة عالميًا، بحسب أحدث تقاريرها، الذي حصلت عليه وحدة أبحاث الطاقة (مقرّها واشنطن).

وعلى الصعيد العالمي، خفضت وكالة الطاقة توقعات نمو قدرة الطاقة المتجددة عالميًا بنسبة 5% للمدة 2025-2030، مقارنة بتقرير عام 2024، نتيجة تغيرات سياسية وتنظيمية في كل من الولايات المتحدة والصين.

وتوقعت الوكالة نمو قدرة الطاقة المتجددة عالميًا بحلول 2030 بمقدار 4.6 تيراواط، ويعادل ذلك إجمالي قدرة توليد الكهرباء في الصين والاتحاد الأوروبي واليابان.

توقعات نمو الطاقة المتجددة حسب المناطق توقّع تقرير وكالة الطاقة الدولية، الصادر اليوم الثلاثاء 7 أكتوبر/تشرين الأول (2025)، أن قدرة الطاقة المتجددة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ستتصدر المشهد خلال مدة التوقعات 2025-2030.

وتحلّ منطقة آسيان في المرتبة الثانية، حيث زادت توقعات



التنفيذ، منها:

- محطة الرس 2 بقدرة 2 غيغاواط.
- محطة الصداوي بقدرة 2 غيغاواط.
- محطة الكهفة بقدرة 1.425 غيغاواط.
- محطة سعد 2 بقدرة 1.125 غيغاواط.
- محطة الحناكية بقدرة 1.1 غيغاواط.
- محطة المصع بقدرة 1 غيغاواط.
- مشروع طبرجل بقدرة 400 ميغاواط.
- محطة رابغ 2 بقدرة 300 ميغاواط.

خلال العام الجاري، من بينها أول مشروع للرياح البرية في البلاد، وأدى ذلك إلى رفع تقديرات النمو بنحو 20 غيغاواط، وبهذا تتجه السعودية نحو تحقيق هدف 2030 بتركيب 100 إلى 130 غيغاواط من الطاقة المتجددة.

خطط الطاقة الشمسية في السعودية وأبرز المشروعات بدأت السعودية تبرز في صفوف أسرع أسواق الطاقة الشمسية نموًا في العالم، مدفوعة برؤية طموحة تسعى إلى توليد 50% من الكهرباء المتجددة بحلول 2030، وتقليص الاعتماد على النفط، الذي ما يزال يشكل 40% من مزيج الكهرباء، وسط تزايد الطلب الناتج عن التبريد وتحلية المياه.

ولدى المملكة اليوم بعض أكبر مشروعات الطاقة الشمسية في العالم، بالإضافة إلى مشروعات ضخمة من البطاريات لتخزين الكهرباء، وأبرزها:

محطة الشعبة بقدرة تتجاوز 2.6 غيغاواط وتكلفة 2.2 مليار دولار، وتنتج كهرباء تكفي 450 ألف وحدة سكنية، وتحدّ من الانبعاثات بمقدار 4.28 مليون طن سنويًا. محطة سدبر بقدرة 1.5 غيغاواط، وتكلفة 924 مليون دولار، وتمثّل أحد أرخص مشروعات الطاقة الشمسية في العالم بتكلفة إنتاج لا تتعدى 1.24 سنًا لكل كيلوواط/ساعة.

محطة رابغ بقدرة 400 ميغاواط، وتكلفة 201 مليون دولار، وتسهم في خفض الانبعاثات بمقدار 508 ألف طن سنويًا.

محطة سكاكا بقدرة 300 ميغاواط، وتكلفة 302 مليون دولار، وتسهم في خفض الانبعاثات بنحو 530 ألف طن سنويًا.

بالإضافة إلى ذلك، يوجد في المملكة مشروعات أخرى قيد



أكبر صفقات الكهرباء في السعودية.. عقود ضخمة منذ بداية 2025

أحمد بدر

في يناير/كانون الثاني 2025، بدأت السعودية تنفيذ محطة كهرباء هجينة، إذ تجمع بين تقنيات الدورة المركبة وتوربينات تعمل بمزيج الغاز الطبيعي والهيدروجين، ما يجعلها نموذجًا للتحويل في قطاع الطاقة.

وتمتد المحطة بقدرة 475 ميغاواط لتزويد مشروع تكرير وبتروكيماويات بالكهرباء النظيفة، وتعكس إستراتيجية المملكة لتنويع الموارد وضمان أمن الطاقة، في إطار توجُّهها إلى تقنيات تقلل الانبعاثات وتعزز الكفاءة التشغيلية.

ويشارك في تطوير المحطة ائتلاف شركات بقيادة "طاقة" الإماراتية وجيرا اليابانية، بدعم من شركة ميتسوبيشي باور التي توفر توربينات متطورة، ما يجعل المشروع أحد أبرز الأمثلة على التعاون الدولي في أكبر صفقات الكهرباء في السعودية.

توليد الكهرباء بالأمنيا - يناير 2025
أعلنت شركة أرامكو السعودية في يناير/كانون الثاني 2025 قيادة جولة تمويل ضخمة لتوليد الكهرباء بالأمنيا، ضمن أكبر صفقات الكهرباء في السعودية، إذ جمعت شركة "أموجي" 56 مليون دولار لتمويل مشروعاتها، ليصل إجمالي استثماراتها إلى أكثر من 270 مليون دولار. وشاركت في الجولة شركات عالمية كبرى، من بينها سامسونغ وبي إتش بي وهانوا إنفستمنت، لتسريع تسويق تقنيات توليد الكهرباء من الأمنيا، ودعم التحويل نحو الطاقة النظيفة في قطاعات الشحن البحري والتوليد الثابت.

شهدت أكبر صفقات الكهرباء في السعودية خلال الأشهر الـ 9 الأولى من عام 2025 نشاطًا استثنائيًا يعكس الزخم الكبير في مشروعات الطاقة بالمملكة، سواء داخل حدودها أو عبر استثماراتها الخارجية، لتأكيد مكانتها قوةً رائدة في قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة.

وبحسب متابعة منصة الطاقة المتخصصة (مقرها واشنطن) لقطاع الطاقة السعودي، فإن أكبر الصفقات تضمنت اتفاقيات عملاقة لتطوير محطات هجينة، وتمويل مشروعات دولية، وتوسيع أنظمة التخزين، فضلًا عن خطوات غير مسبقة نحو تصدير الكهرباء النظيفة إلى أوروبا.

وتُظهر هذه الصفقات تنوع أدوات الاستثمار في قطاع الكهرباء السعودي، من خلال دمج التقنيات الحديثة بالغاز والهيدروجين والأمنيا، وتوسيع استعمال البطاريات العملاقة، بما يدعم مستهدفات المملكة الطموحة في مزيج الطاقة الوطني ضمن رؤية 2030.

وتؤكد أكبر صفقات الكهرباء في السعودية قوة الشراكات الدولية للمملكة، وتوسُّعها في تمويل مشروعات الطاقة محليًا وخارجيًا، بما يجعلها نموذجًا متكاملًا في إدارة التحويل الكهربائي، ومركزًا إقليميًا لاستثمارات الطاقة المستدامة في العالم.

محطة كهرباء لتشغيل مشروع تكرير - يناير 2025



وتعكس هذه الخطوة رؤية السعودية لتطوير صناعة الطاقة المتجددة وتعزيز كفاءة استهلاك الكهرباء، ضمن مسار طموح لتحقيق مزيج الطاقة الأمثل بنسبة 50% من الطاقة المتجددة بحلول 2030.

صفقة مع شركة مصرية - مارس 2025
فازت شركة أوراسكوم للإنشاءات المصرية، بالتحالف مع تكنيكاس ريونيداس الإسبانية، بعقد لتوسعة محطة كهرباء في المملكة بقدرة 3 غيغاواط، لتكون من أهم أكبر صفقات الكهرباء في السعودية خلال الربع الأول من 2025.

وبلغت قيمة الاستثمار نحو 2.6 مليار دولار، ويشمل المشروع إعداد بنية تحتية لالتقاط الكربون ومحطة تحويل بجهد 380 كيلوفولت، ما يجعله إضافة قوية لمزيج الطاقة منخفض الانبعاثات في السعودية.

ويمثل المشروع نموذجًا للتعاون العربي والدولي في قطاع الكهرباء، إذ يجمع بين الخبرة المصرية والتقنيات الأوروبية في تطوير محطات الغاز ذات الكفاءة العالية، وفق متابعة منصة الطاقة المتخصصة لقطاع الطاقة السعودي.

تخزين البطاريات في السعودية - أبريل 2025
شهدت المملكة صفقة مهمة في أبريل/نيسان 2025، بتوقيع عقود المرحلة الثانية لنظام تخزين الكهرباء بالبطاريات، ضمن أكبر صفقات الكهرباء في السعودية، باستثمارات تتجاوز 6.73 مليار ريال، وبقدرة إجمالية 2.5 غيغاواط.

وتوزعت المشروعات في الرياض والقيصومة والجوف والدوادمي ورابغ، بإشراف وزارة الطاقة، بهدف رفع حصة الطاقة المتجددة في مزيج الكهرباء الوطني إلى 50% بحلول عام 2030، بما يدعم التحول الطاقى.

وتبرز هذه الصفقة مدى تنوع استثمارات السعودية في مجالات الكهرباء، وسعيها إلى تطوير حلول منخفضة الكربون تساهم في دعم مزيج الطاقة الوطني، ما يرسّخ موقعها في طليعة الدول المبتكرة.

مشروع كهرباء سعودي في سورينام - فبراير 2025
مؤلت المملكة مشروعًا لقطاع الكهرباء في سورينام بقرض تنموي قيمته 20 مليون دولار، في إطار توسّعها الخارجي ضمن أكبر صفقات الكهرباء في السعودية خلال العام، لتعزيز التعاون الدولي في تطوير البنية التحتية الكهربائية.

ووقع الصندوق السعودي للتنمية الاتفاقية مع حكومة سورينام لتمويل توسيع أنظمة النقل والتوزيع الكهربائي في العاصمة باراماريبو ومدينة نيكيري، بما يرفع كفاءة الشبكة ويوسّع تغطية التيار الكهربائي، وكان ذلك في فبراير/شباط 2025.

ويمثل هذا التمويل خطوة جديدة في دبلوماسية التنمية السعودية، إذ تساهم المملكة بدعم القطاعات الحيوية في الدول النامية، ما يعكس الطابع العالمي لمشروعاتها، ويعزز حضورها في الساحة الدولية.

أكبر اتفاقية تخزين كهرباء في العالم - فبراير 2025
وقّعت السعودية في فبراير/شباط 2025 أكبر عقود بطاريات تخزين الكهرباء في العالم مع شركة بي واي دي الصينية، في إنجاز يُعدّ أحد أعمدة أكبر صفقات الكهرباء في السعودية خلال الأشهر الـ 9 الأولى من العام الجاري.

وتبلغ سعة المشروع 12.5 غيغاواط/ساعة، إضافة إلى 2.6 غيغاواط/ساعة سابقة، ليصل التعاون الإجمالي إلى 15.1 غيغاواط/ساعة، ما يجعل المملكة مركزًا رئيسًا لتقنيات تخزين الطاقة المتجددة عالميًا.



ويؤكد هذا الإنجاز التزام السعودية بتحقيق أمن الطاقة المحلي، وجذب التمويلات الدولية للمشروعات الكبرى، وهو ما يكرّس موقعها القيادي ضمن منظومة أكبر صفقات الكهرباء في السعودية لعام 2025.

رمح 2 والنعيرية 2 – سبتمبر 2025

اختتمت الأشهر التسعة الأولى من العام بصفقة تمويل ضخمة لإنشاء محطتي رمح 2 والنعيرية 2، لتكون من أبرز أكبر صفقات الكهرباء في السعودية الموجهة لدعم خطة التخلص من الوقود السائل في توليد الكهرباء.

وأعلنت شركة طاقة الإماراتية وجيرا اليابانية، والبواني السعودية، إغلاق التمويل عبر تحالف دولي لإنشاء محطتين تعملان بالغاز الطبيعي بقدرة 3.6 غيغاواط، لدعم أهداف رؤية 2030 في رفع إسهام الغاز والطاقة المتجددة.

ويمثّل المشروع خطوة جديدة نحو تحقيق مزيج كهرباء متوازن في السعودية، مدعومًا بتكنولوجيا الدورة المركبة المتطورة وتمويلات مصرفية دولية، ما يعزز استدامة النمو في قطاع الطاقة.

وشملت العقود شركات كبرى، مثل بي واي دي الصينية والفنار السعودية، لتوريد أنظمة تخزين بقدرة 500 ميغاواط وسعة 2000 ميغاواط/ساعة لكل موقع، ما يعزز استقرار الشبكة ضمن مسار أكبر صفقات الكهرباء في السعودية.

تصدير الكهرباء السعودية لأوروبا – يوليو 2025

في يوليو/تموز 2025، تصدرت قائمة أكبر صفقات الكهرباء في السعودية عدّة اتفاقيات مع شركات أوروبية لتطوير منظومة تصدير الكهرباء والهيدروجين الأخضر إلى أوروبا، ضمن خطة طموحة لتعزيز أمن الطاقة العالمي.

وجرت مراسم التوقيع بالرياض بحضور وزير الطاقة السعودي وممثلين من ألمانيا وفرنسا واليونان، ما يؤكد البعد الدولي لمشروعات الطاقة السعودية وانفتاحها على التعاون العابر للقارات.

وتُعَدّ هذه الاتفاقيات أولى خطوات الملكة لإنشاء شبكات تصدير كهرباء متجددة إلى أوروبا، ما يرشّح مكانتها مزودًا عالميًا موثوقًا به للطاقة النظيفة، وفق ما طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

مشروعان ضخمان في السعودية – أغسطس 2025
برز مشروعاً رمح 1 والنعيرية 1 من أهم وأكبر صفقات الكهرباء في السعودية خلال أغسطس/آب الماضي، وخلال العام الجاري 2025 بأكمله، إذ بلغا الإغلاق المالي بنجاح بتمويلات تجاوزت 15 مليار ريال (4 مليارات دولار).

وحقّق المشروعان قدرة إنتاجية بلغت 1800 ميغاواط، وتكلفة إنتاج تنافسية بلغت 4.61 سنتًا لكل كيلوواط/ساعة، بما يجعل الملكة نموذجًا إقليميًا في تحقيق التوازن بين الجدوى الاقتصادية والمعايير البيئية.



أكبر صفقات الغاز في السعودية خلال 9 أشهر.. حقل الجافورة يتصدر القائمة

أحمد بدر

الضخمة، وخبرات أرامكو السعودية، لتصبح لاعبًا فاعلاً إلى جانب الدول المصدرة الكبرى.

وفيما يلي، نتائج مسح أجرته منصة الطاقة، حول أكبر صفقات الغاز في السعودية منذ يناير/كانون الثاني 2025، وحتى نهاية سبتمبر/أيلول من العام نفسه.

تطوير حقل الجافورة - يناير 2025

تتصدر شركة أرامكو قائمة أكبر صفقات الغاز السعودية خلال يناير/كانون الثاني 2025، بعقد مهم استهدف تطوير حقل الجافورة الذي يُعرف بوصفه أكبر حقول الغاز غير التقليدي وغير المصاحب في البلاد.

وفي إطار خطط التوسعة، منحت شركة تكنيكاس ريونيداس (Tecnicas Reunidas) الإسبانية -المسؤولة عن أعمال الهندسة والبناء والمشتريات لمرحلة التطوير- عقدًا لشركة بيكر هيويز الأمريكية لخدمات الحقول وتقنيات الطاقة.

ويستهدف العقد توريد الشركة الأمريكية ضواغط غاز وبروبان، في استجابة لطلب "تكنيكاس" المقدم خلال الربع الرابع 2024، لتطوير الحقل الذي تبلغ احتياطياته 229 تريليون قدم مكعبة (بما يعادل 6.48 تريليون متر مكعب). كما يتضمن عقد بيكر هيويز تزويد حقل الجافورة السعودي بـ 6 مجموعات من ضواغط الغاز، و 6 ضواغط بروبان، ضمن مشروعات المرحلة الثانية لتوسعة الحقل والمرحلة الثالثة لشبكة الغاز الرئيسة في المملكة.

أظهرت أكبر صفقات الغاز في السعودية خلال الأشهر الـ 9 الأولى من عام 2025 دخول المملكة مرحلة جديدة من مسيرتها في مجال الطاقة، عبر توقيع عدد من الاتفاقيات البارزة في قطاع الغاز الطبيعي والغاز الطبيعي المسال، الذي يُعد قطاعًا وليدًا داخل المملكة.

وبحسب بيانات أسواق الغاز المسال العالمية لدى منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن)، فإن السعودية نجحت في اقتناص مكانة مهمة بين كبار اللاعبين عبر إبرام صفقات إستراتيجية قليلة العدد، لكنها ذات تأثير طويل المدى.

ويعكس هذا التوجه سعي المملكة لتنويع مصادر الطاقة وتحقيق عوائد مستدامة، بالإضافة إلى قدراتها الضخمة في مجال الغاز والغاز المسال؛ إذ تضمنت الصفقات تطوير حقل الجافورة العملاق، بجانب صفقات أخرى لتوريد الغاز المسال، أو استحواذات في مشروعات ضخمة.

وتشير تحليلات قطاع الطاقة إلى أن أكبر صفقات الغاز في السعودية خلال 9 أشهر تمثل تحولًا نوعيًا، فهي لا تقتصر على البيع والشراء، بل تمتد إلى بناء شراكات طويلة الأمد تشمل التمويل، وتطوير الحقول، وتوسيع البنية التحتية داخل المملكة وخارجها.

وبينما ما تزال المملكة في بداياتها بمجال الغاز المسال، تؤكد الصفقات الموقعة مع شركاء دوليين أنها تتجه نحو ترسيخ حضور قوي في هذه السوق، مستفيدة من مواردها



وكانت هذه الصفقة الثانية لأرامكو خلال شهر، بعد اتفاقها مع شركة نيكست ديكيد، ما يؤكد أن السعودية لم تدخل سوق الغاز المسال بخطوات مترددة، بل عبر صفقات متتالية ذات أثر مباشر في توازنات العرض والطلب.

صفقة الـ 11 مليار دولار - أغسطس 2025
في أغسطس/آب 2025، وقّعت شركة أرامكو واحدة من أكبر صفقات الغاز في السعودية، عبر صفقة استئجار وإعادة تأجير مرافق معالجة الغاز في حقل الجافورة، بقيمة 11 مليار دولار مع تحالف دولي تقوده "غلوبال إنفرستركتشر بارتنرز" التابعة لـ "بلاك روك".

ويُعدّ حقل الجافورة أكبر مشروع للغاز غير المصاحب في المملكة، باحتياطياته البالغة نحو 229 تريليون قدم مكعبة من الغاز، و75 مليار برميل من المكثفات، وهي الأرقام التي تضعه في مصاف المشروعات الكبرى عالميًا.

وتؤكد هذه الصفقة إستراتيجية السعودية في رفع إنتاجها من الغاز بنسبة 60% بحلول 2030، كما تدعم هدف المملكة في تنويع مزيج الطاقة، وتقليل الاعتماد على النفط الخام بصفته مصدرًا رئيسًا للإيرادات، وفق ما طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

اتفاق مبدئي مع بنغلاديش - أغسطس 2025
شهد شهر أغسطس/آب 2025 -أيضًا- اتفاقًا مبدئيًا بين المملكة وبنغلاديش بشأن صفقة لشراء الغاز المسال من أرامكو، تمهيدًا لتوريد طويل الأمد، بما يعكس توسع المملكة في أسواق آسيا الجنوبية، ويمكن تصنيفه ضمن أكبر صفقات الغاز في السعودية.

وبحسب تصريحات رسمية تابعتها منصة الطاقة

صفقة أرامكو السعودية - أبريل 2025
في أبريل/نيسان 2025، عقدت شركة أرامكو السعودية واحدة من أكبر صفقات الغاز في السعودية، من خلال توقيع اتفاقية طويلة الأمد مع شركة نيكست ديكيد الأميركية، وتمتد الصفقة 20 عامًا، ما يجعلها ركيزة أساسية في خطط الشركة التوسعية.

وتقضي الاتفاقية بتوريد الغاز من خط الإنتاج الرابع في منشأة ريو غراندي للغاز المسال؛ إذ ستشتري أرامكو ما يقارب 1.2 مليون طن سنويًا بنظام التسليم على ظهر السفينة، في حين جرى ربط السعر بمؤشر "هنري هب" الأمريكي.

ويُشترط لتحقيق قرار الاستثمار النهائي الإيجابي للخط الرابع توافر ترتيبات تجارية وتمويلية كافية لبناء المرافق الجديدة، إذ تبرز الصفقة التزام أرامكو بتأمين إمدادات الغاز العالية وتعزيز حضورها خارج حدود المملكة، وفق ما طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

صفقة سيمبرا الأميركية - مايو 2025
جاءت أرامكو في صدارة أكبر صفقات الغاز في السعودية خلال مايو/أيار 2025، عبر توقيع اتفاقية ضخمة مع شركة "سيمبرا" الأميركية، خلال منتدى الاستثمار السعودي-الأميركي، الذي عُقد بالتزامن مع زيارة الرئيس الأمريكي دونالد ترمب إلى الرياض.

وبموجب الصفقة، توّرد أرامكو نحو 6.2 مليون طن سنويًا من الغاز المسال للشركة الأميركية، ما يجعلها واحدة من أضخم الاتفاقيات في هذا القطاع خلال العام الجاري. بحسب متابعة منصة الطاقة المتخصصة لقطاع الغاز السعودي.



المتخصصة، فقد جرى التوصل إلى تفاهمات أولية مع شركة "بتروبنغلا" البنغلاديشية، حول إمكان توريد شحنات غاز مسال على المدى القصير، مع فتح المجال لاتفاقيات طويلة الأمد لاحقاً.

ويعكس هذا التوافق حرص الشركة السعودية على تنويع وجهات التصدير، وتلبية الطلب المتزايد على الغاز في الدول النامية، خاصة مع اعتماد بنغلاديش الكبير على الغاز في توليد الكهرباء، وهو ما يجعلها سوقاً واعدة للشركات العالمية.

شكرًا.